الأمم المتحدة S/PV.5093

مجلس الأمن

السنة التاسعة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٥٠٩٣**

الأربعاء، ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، الساعة ١٦/٥٥

نيويورك

الرئيس:	السيد بعلي	(الجزائر)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كنوزين
	إسبانيا	السيد ياناييث - بارنويفو
	ألمانيا	السيد بلوغر
	أنغولا	السيد غسبار مارتنس
	باكستان	السيد خالد
	البرازيل	السيد ساردنبرغ
	بنن	السيد آدشي
	رومانيا	السيد دومترو
	شيلي	السيد مونيوز
	الصين	السيد جانغ يشان
	فرنسا	السيد دلا سابلبير
	الفلبين	السيد مركادو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير إمير جونز باري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد دانفورث

جدول الأعمال

الحالة في بوروندي

التقرير الثاني للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في بوروندي (S/2004/902)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

04-62930 (A)

0462930

افتتحت الجلسة الساعة ١٦/٥٥.

الإعراب عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس: بما أن هذه أول جلسة يعقدها مجلس الأمن في شهر كانون الأول/ديسمبر، أود أن أغتنم هذه الفرصة للإشادة، باسم المجلس، بسعادة السيد جون دانفورث، الممثل الدائم للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، على عمله رئيسا لمجلس الأمن في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. وأنا على ثقة بأنني أعبر عن مشاعر جميع أعضاء المجلس عندما أعرب عن عميق التقدير للسفير دانفورث على ما أبداه من حنكة دبلوماسية فائقة في إدارة أعمال المجلس خلال الشهر الماضي، وخاصة خلال جلساتنا التي عقدت في نيروبي.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في بوروندي

التقرير الثاني للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في بوروندي (S/2004/902)

الرئيس: أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل بوروندي يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في المناقشة من دون حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة للميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة الرئيس، شغل السيد انكينغي (بوروندي) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس: يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وينعقد المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عن بوروندي، الوارد في الوثيقة S/2004/902. ومعروض على أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/2004/930، التي تتضمن نص مشروع قرار أُعد في سياق المشاورات السابقة للمجلس.

أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وإذا لم أسمع اعتراضا، سأطرح مشروع القرار على التصويت الآن.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إسبانيا، ألمانيا، أنغولا، باكستان، البرازيل، بنن، الجزائر، رومانيا، شيلي، الصين، فرنسا، الفلبين، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيس: نتيجة التصويت ١٥ صوتا مؤيدا. اعتُمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ١٥٧٧ (٢٠٠٤).

السيد دلا سابلير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): إن القرار الذي اعتمدناه من فورنا بالإجماع يمدد ولاية عملية الأمم المتحدة في بوروندي ستة أشهر. كما أنه يوجه رسالة هامة إلى الأطراف البوروندية، وخاصة قوات التحرير الوطنية بقيادة أغاتون رواسا.

ويمنح القرار مجلس الأمن فرصة للرد على التقرير المشترك لعملية الأمم المتحدة في بوروندي، وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان بشأن المذبحة التي وقعت في

غاتومبا في ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٤. وأدان مجلسنا، في بيانه الرئاسي بتاريخ ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٤، تلك الجريمة إدانة شديدة، وطالب بأن يقدم مرتكبوها فورا للعدالة.

ووفقا للتوصية الواردة في التقرير المشترك للأمم المتحدة، أعلنت بوروندي أنها ستحيل حادثة غاتومبا إلى المحكمة الجنائية الدولية. وإننا نرحب بعزمها هذا. ونرحب أيضا بأن القرار يعبر عن دعم مجلس الأمن للجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لوضع حد للإفلات من العقاب، بما في ذلك الجهود التي تبذلها الدول بالتعاون مع المنظمات الدولية المعنية، ولا سيما مع المحكمة الجنائية الدولية. وتقوم السلطات في بوروندي ببذل جهود كبيرة من أجل التحقيق في مذبحة غاتومبا. وهي تستحق أن تحصل على المساعدة الدولية التي تطلبها، بما في ذلك مساعدة المحكمة الجنائية الدولية. ومن المناسب أن يشجع المجلس جميع الحكومات والأطراف الإقليمية المعنية على أن تتعاون بنشاط مع تلك الجهود.

السيد دانفورث (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): في البداية، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة المجلس. وهذه ترقية كبيرة. وأتمنى لكم التوفيق في هذا الشهر. وأشكركم على كلماتكم الرقيقة التي وجهتموها إليّ.

إن القرار الذي اتخذه مجلس الأمن اليوم هام من عدة جوانب. أولا، إنه يمدد ولاية بعثة الأمم المتحدة في بوروندي، ويوضح أننا، بوصفنا دولا أعضاء في الأمم المتحدة، سنستمر في هذه العملية الطويلة. ثانيا، إن القرار يدين بشدة العنف الذي ما زال يعصف ببوروندي، لا سيما مذبحة غاتومبا. ويذكر القرار أيضا أنه ينبغي تقديم المسؤولين عن ذلك العنف إلى المحاكمة. ثالثا، إن القرار يدرك الإسهامات الهامة للدول الأفريقية الأخرى، بما في ذلك أوغندا وجنوب أفريقيا وجمهورية تنزانيا المتحدة، لتحقيق السلام والاستقرار في تلك المنطقة المضطربة. إنه قرار شامل وقوي.

لقد أعرب بعض الزملاء عن شواغلهم بأن القرار لا يحدد بالضبط الهيئة التي قد يُحاكم أمامها المسؤولون عن ارتكاب أعمال العنف في بوروندي. وإن الولايات المتحدة تشجع بوروندي بقوة على اتخاذ المزيد من الخطوات لإنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة الخاصة بها، كما اتفق عليه الموقعون على اتفاقات أروشا كخطوة هامة لإنهاء حالات الإفلات من العقاب.

علاوة على ذلك، أود أن أكرر القول إن حكومة الولايات المتحدة تنتهج سياسة تسعى إلى ضمان حماية مواطني الولايات المتحدة، بمن فيهم أفراد القوات المسلحة للولايات المتحدة الأمريكية المشاركون في عمليات الولايات المتحدة لحفظ السلام، من الملاحقة الجنائية ومن كل ما يؤكد الخضوع لاختصاص المحكمة الجنائية الدولية ضدهم، بما في ذلك عن طريق النص على أحكام صريحة توفر مثل هذه الحماية. إن مواطني الولايات المتحدة لا يشاركون في عملية الأمم المتحدة في بوروندي. وبالتالي، فإننا لا نعتقد أن هناك حاجة إلى إدراج تلك الأحكام الصريحة في هذه الحالة. وبالإضافة إلى ذلك، واتساقا مع البيان الذي أدلت به الولايات المتحدة في أعقاب اتخاذ قرار الجمعية العامة ٣١٨/٥٨، فإن أية مصاريف تدفع نتيجة تقديم أي تعاون أو دعم إلى المحكمة الجنائية الدولية ستكون على أساس استعادة تلك المصاريف. وفي هذه الحالة بالذات، فإن الولايات المتحدة تؤيد هذا القرار على أساس أنه لا يوجه عملية الأمم المتحدة في بوروندي إلى أن تتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية أو أن تقدم الدعم لها، ولا يشجعها على أن تفعل ذلك ولا يرخص لها بذلك. وعلاوة على ذلك، فإن الولايات المتحدة تؤيد القرار على أساس أنه

لا يغير الولاية القائمة لعملية الأمم المتحدة في بوروندي فيما يتعلق بالتحقيق في انتهاكات القانون الإنساني.

وأود أن أتقدم بطلب بسيط إلى مجلس الأمن وإلى الدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة. فلنطرح جانبا خلافاتنا بشأن المحكمة الجنائية الدولية ونركّز على النتيجة الإيجابية التي حققناها هنا اليوم، في السياق الخاص بالعملية الجارية للأمم المتحدة لحفظ السلام في بوروندي. هذا يوم طيب لبوروندي ولآفاق السلام والمصالحة الوطنية هناك. وهو يوم طيب للأمم المتحدة من حيث أنها تؤكد من جديد دورها في هذا الجهد.

الرئيس: أشكر ممثل الولايات المتحدة الأمريكية على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

السيد بلوغر (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): يود وفد بلادي أن يرحب بكم في رئاسة المجلس، سيدي الرئيس. وإننا نتعهد بتقديم كامل دعمنا لكم خلال شهر كانون الأول/ديسمبر. كما نود أن نشكر السفير دانفورث على الطريقة القديرة التي أدار بها أعمال المجلس في الشهر الماضي.

إن القرار الذي اتخذناه للتو لا يمدد ولاية عملية الأمم المتحدة في بوروندي لمدة ستة شهور أخرى فحسب، بل يتضمن أيضا رسالة هامة موجهة إلى الأطراف البوروندية، لا سيما قوات التحرير التابعة للسيد أغاثون رواسا (بالبيبهوتو – قوات التحرير الوطنية). ويعتبر القرار أول رد فعل للمجلس على التقرير المشترك من عملية الأمم المتحدة في بوروندي وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان فيما يتعلق بمذبحة غاتومبا في ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٤. ولكن لسوء الحظ ليست مذبحة غاتومبا الحالة الوحيدة في سلسلة الفظائع التي ارتكبت خلال هذا الصراع الذي امتد لما يزيد على عقد من الزمن. إن تاريخ بوروندي الحديث مليء بالانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الإنسان، كما أنه تاريخ مليء بحالات الإفلات من العقاب. ولتحقيق السلام لا بد من كسر حلقة العنف هذه.

إن مكافحة الإفلات من العقاب عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي مسألة على أقصى درجة من الأهمية، ويجب أن تتصدى لها بوروندي والدول الأخرى في منطقة البحيرات الكبرى على سبيل الأولوية. لذلك فإن النظام القضائي في بوروندي في أشد الحاجة إلى دعمنا السياسي والمادي. وإن مكافحة الإفلات من العقاب في بوروندي وفي الدول الأخرى ذات القدرات الشحيحة في مجال إقامة العدل يمكن أن تتحقق بالدعم الدولي. وإننا نرحب بما أعربت عنه حكومة بوروندي في بيانها المؤرخ ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ (S/2004/876) بإحالة مسألة مذبحة غاتومبا إلى المحكمة الجنائية الدولية بعد التحقيقات الداخلية التي أجرتها في هذا الصدد. وإحدى التوصيات الواردة في تقرير الأمم المتحدة عن غاتومبا، الذي أشرت إليه، هي بالفعل تشجيع لحكومة بوروندي على القبول بالاختصاص القضائي.

وإننا نرحب، بوجه خاص، بتأييد مجلس الأمن، كما جاء في هذا القرار، للجهود التي تبذلها الدول من أجل إنهاء حالات الإفلات من العقاب. وذلك يشمل، بالإضافة إلى الجهود الوطنية، الجهود التي تبذلها الدول بالتعاون مع المؤسسات والمحاكم الدولية، لا سيما المحكمة الجنائية الدولية. وإننا نعلم أن هناك وجهات نظر متباينة داخل المجلس فيما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية. ونحن لا نود أن نفرض آراءنا على الغير. ولكن حكومة بوروندي تبذل جهدا كبيرا للتحقيق في المذبحة التي وقعت في مخيم اللاجئين بغاتومبا، بما في ذلك من خلال قرارها إحالة القضية إلى المحكمة الجنائية الدولية. ومن المناسب أن المجلس يشجع جميع

الحكومات والأطراف الإقليمية المعنية على التعاون في هذه الجهود بشكل فعال.

الرئيس: أشكر ممثل ألمانيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

السير إمير جونز باري (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشارك زملائي في تقديم الشكر للسفير دانفورث على رئاسته للمجلس خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر. وأود أن أتمنى لكم، سيدي الرئيس، كل النجاح خلال رئاستكم للمجلس في شهر كانون الأول/ديسمبر. ويمكنكم الاعتماد على الدعم الكامل لوفد المملكة المتحدة.

إن القرار الذي اتخذناه اليوم لا يمدد ولاية عملية الأمم المتحدة في بوروندي لمدة ستة شهور أخرى فحسب، بل يحتوي أيضا على رسالة هامة موجهة إلى الأطراف البوروندية، وبشكل خاص إلى قوات التحرير الوطنية (بالبيبهوتو – قوات التحرير الوطنية). ويمثل القرار أول رد فعل للمجلس إزاء مذبحة غاتومبا، التي لسوء الحظ ليست الحالة الوحيدة من الفظائع التي ارتكبت خلال الصراع الذي امتد لما يزيد على عقد من الزمن. إن التاريخ الحديث يسجل كذلك انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان وحالات الإفلات من العقاب. ولتحقيق السلام ينبغي كسر هذه الحلقة من أعمال العنف.

إن مكافحة الإفلات من العقاب بالنسبة للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي مسألة على أقصى درجة من الأهمية، وينبغي أن تتصدى لها بوروندي والدول الأخرى في منطقة البحيرات الكبرى على سبيل الأولوية. ولذلك فإن النظام القضائي في بوروندي في أشد الحاجة إلى دعمنا السياسي والمادي إذا ما أردنا أن نكسب معركتنا ضد الإفلات من العقاب.

إننا نرحب بعزم حكومة بوروندي، كما عبرت عنه في بيانها، على إحالة مسألة المذبحة إلى المحكمة الجنائية الدولية في أعقاب التحقيق الذي قامت به. فإحدى التوصيات الواردة في تقرير الأمم المتحدة عن غاتومبا تدعو بالفعل إلى تشجيع حكومة بوروندي على استخدام ولاية المحكمة الجنائية الدولية.

وترحب المملكة المتحدة، بشكل خاص، بالتأييد الذي عبر عنه المجلس الآن في قراره هذا، للجهود التي تبذلها الدول من أجل وضع حد للإفلات من العقاب، وكذلك للجهود الوطنية. ويتضمن ذلك الجهود التي تبذلها الدول بالتعاون مع المؤسسات الدولية والمحاكم، لا سيما المحكمة الجنائية الدولية.

ثمة آراء مختلفة في هذا المجلس حول المحكمة الجنائية الدولية. ونحن لا نحاول فرض آرائنا على الغير، ولكن حكومة بوروندي تبذل جهدا كبيرا للتحقيق في المذبحة التي وقعت في معسكر اللاجئين في غاتومبا، بما في ذلك قرارها الأساسي هذا بإحالة القضية إلى المحكمة الجنائية الدولية. ومن الصواب إذن أن يشجع المجلس جميع الحكومات والأطراف المعنية في المنطقة على التعاون النشط مع هذه الجهود.

الرئيس: أود أن أشكر ممثل المملكة المتحدة على الكلمات الرقيقة الموجهة إلى الرئاسة.

السيد يانييث – بارنويفو (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر السفير دانفورث ووفد الولايات المتحدة الأمريكية برمته على الدور المميز الذي أدوه في رئاسة المجلس خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر. وأود أن أعرب لكم، سيدي الرئيس، عن الارتياح الذي نشعر به لأننا سنتمكن من العمل تحت إدارتكم المقتدرة. ونود أن نطمئنكم على تعاوننا الكامل معكم طوال هذا الشهر،

كانون الأول/ديسمبر، الذي سيكون الشهر الأخير لإسبانيا كعضو منتخب غير دائم في مجلس الأمن.

إن قرار مجلس الأمن ١٥٧٧ (٢٠٠٤) الذي اعتمدناه للتو بالإجماع، لا يمدد ولاية عملية الأمم المتحدة في بوروندي لفترة ستة أشهر أخرى فحسب، بل يحمل أيضا رسالة سياسية هامة للغاية إلى الأطراف في بوروندي، خاصة فيما يتعلق بوقف العنف وتحقيق السلام. إنها رسالة موجهة إلى جميع الأطراف، كما ذكرت، ولكنها موجهة بشكل خاص إلى قوات التحرير الوطنية.

إن هذا القرار هو رد الفعل الأول الذي أصدره مجلس الأمن، بعد أن استلم التقرير المشترك الصادر عن عملية الأمم المتحدة في بوروندي وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، فيما يتعلق بالمذبحة التي وقعت في معسكر اللاجئين في غاتومبا، في ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٤.

وللأسف، فإن المذبحة في غاتومبا لم تكن الجريمة الفظيعة الوحيدة التي ارتكبت خلال فترة الصراع الطويلة في بوروندي، والتي استمرت عشر سنوات ونيف. إن تاريخ بوروندي في العهد القريب تخللته انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان، وللأسف، غالبا ما ظلت تلك الانتهاكات بدون عقاب. وإذا كنا نريد للسلام أن يتحقق في بوروندي، فلا بد من وقف دوامة العنف هذه. إن الكفاح ضد الإفلات من العقاب على ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان الأكثر جسامة، والمخالفات ضد القانون الإنساني الدولي، قضية تهمنا جميعا بشكل خاص، ويجب معالجتها على سبيل الأولوية من جانب بوروندي وجميع الدول في منطقة البحيرات الكبرى.

من الواضح أن الجهاز القضائي في بوروندي في حاجة إلى الدعم السياسي والمادي من جانب المجتمع الدولي. والكفاح ضد الإفلات من العقاب في بوروندي وفي الدول الأخرى التي تملك قدرات محدودة في هذا المجال، لا يمكن الانتصار فيه بدون دعم دولي فعال. إننا نرحب بعزم حكومة بوروندي المعبر عنه في رسالتها المؤرخة في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ (S/2004/867)، على إحالة القضية إلى المحكمة الجنائية الدولية، في أعقاب التحقيقات الوطنية التي أجرتها.

وإن إحدى التوصيات التي تضمنها تقرير الأمم المتحدة عن مذبحة غاتومبا تدعو حقا إلى تشجيع حكومة بوروندي على استخدام ولاية المحكمة الجنائية الدولية في هذه القضية. وترحب إسبانيا بتأييد مجلس الأمن المعبّر عنه بالقرار ١٥٧٧ (٢٠٠٤)، الذي اعتمدناه توا، للجهود التي تقوم بها الدول لإنهاء الإفلات من العقاب. وبالإضافة إلى الجهود الوطنية، يتضمن ذلك الجهود التي تبذلها الدول بالتعاون مع المؤسسات الدولية والمحاكم، لا سيما المحكمة الجنائية الدولية.

إن حكومة بوروندي تبذل جهودا كبيرة في التحقيقات التي تجريها بشأن المذبحة التي وقعت في معسكر اللاجئين في غاتومبا، بما في ذلك الإعلان عن رغبتها في إحالة القضية إلى المحكمة الجنائية الدولية في الوقت المناسب. ولذلك، كان من المناسب، إلى حد كبير، أن يشجع المجلس حكومات المنطقة والأطراف الأخرى على التعاون بنشاط مع هذه الجهود.

الرئيس: أشكر ممثل إسبانيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة.

لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. وبهذا يكون المجلس قد أنهى هذه المرحلة من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وسيبقي المجلس المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٢٠.